

كؤمارى عىراق
ئەنجومەنى نوینەران
فەرمانطەى ئەرلەمانى
بەلطنامەكان



جمهورية العراق
مجلس النواب
دائرة الشؤون النيابية
قسم تنظيم الجلسات

الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٢٣)
الأربعاء (٦/أيار/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٤٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة والعشرون، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

نفتتح الجلسة الثالثة والعشرون من الدور الانتخابية السادسة السنة التشريعية الأولى الفصل التشريعي الأول خير ما نفتتح بهذه الجلسة تلاوة من آيات القرآن الكريم يتفضل السيد همام عدنان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*الفقرة الأولى: القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.(لجنة الصحة ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية).

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب كان لنا اجتماع أمس مع السيد رئيس الوزراء المكلف وسيتم إرسال البرنامج الوزاري اليوم أو غداً وسيتم تزويد السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب كل واحد لنسخة من هذا البرنامج أرجو من عندكم أن تكون متواجدين يعني من غداً سوف نحدد

الجلسة للتصويت على البرنامج الوزاري وعلى الكابينة الوزارية الأحد والاثنين وثلاثاء وفي هذه الأيام سوف يكون التصويت على هذه الكابينة ا أرجو من عندكم تكونون متواجدين المحافظات يكونوا قريبين متواجدين في بغداد من اجل إكمال النصاب وعقد الجلسة.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي(نقطة نظام):-

مادة (٦) من قانون مجلس الخدمة الاتحادي ألزمت رئيس مجلس الخدمة ونائبه بأداء اليمين القانونية أمام مجلس النواب بعد أن يصوت مجلس النواب على تثبيتهم بعد أن يرشح مجلس الوزراء صوت مجلس النواب بالقرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢٥ صادر يوم ٥-٨ قبل سنة من الآن وإلى الآن رئيس مجلس الخدمة ونائبه لم يؤدوا اليمين القانونية وحقيقة أنا أستغرب يعني مجلس خدمة بهذا الوضع وبهذا التكيف القانوني وبهذه المهام الجسيمة والكبيرة أن يباشر رئيسه بدون أداء اليمين القانونية في استخفاف واضح أنا أتكلم بوضوح في استخفاف واضح ومخالفة صريحة وواضحة لقانون مجلس الخدمة هذا أولاً ثانياً أنا استغرق حقيقة قبل أيام قلت للسيد النائب الأول قلت أننا اتخذنا إجراء جمعت كل الأوليات عن هذا الموضوع يعني يوجد إصرار القضية ليس سهواً يوجد إصرار على المخالفة ويوجد جواب ويوجد رد من قبل رئيس مجلس الخدمة على أن نحن مخالفتنا لهذا القانون كيفناها بقرار مجلس الوزراء ونحن ماضين بأداء مهامنا الى حين ما يكون هناك جلسة بما معناه وجود جلسة ونحن بخدمتكم يعني حقيقة السيد الرئيس توجد القضية يعني مواطن بسيط وسوف أكررها دائماً الى نعدل القانون المرور يسير بمعدل (١٠٠) واحد نضع عليه كامرة احدث كامرة بالعراق وضعها عليه حتى يتم تغريمه (٤٠٠) الف دينار وإذا مسؤول بدرجة وزير أو وكيل وزير يكيف ويعالج وضعه مئات وآلاف المرات أنا اطلب من حضرتكم السيد الرئيس بعد ما تم عرضت المشكل التصويت على انتهاء عضوية رئيس مجلس خدمة الاتحادية ونائبه لمخالفتهم الواضحة وصريحة لقانون مجلس خدمة وتكليف احد أعضاء مجلس خدمة بتسيير الأعمال لحين ترشيح رئيس ونائب من مجلس وزراء والتصويت عليهم مرة أخرى هذا قرار مهم السيد الرئيس واعتقد حتى سيدة النائبة سميع الغلاب مقدمة سؤال نيابي وآخرين هذا قرار مهم السيد الرئيس وارجوا أن لا يتم استخفاف واستغلال مجلس النواب وقراراته صدرنا قراراتين القرار الأول بتثبيتهم والقرار الثاني بعد شهر وبهامش واضح الى مجلس الخدمة للعمل بموجبه المباشرة بعد أداء اليمين القانونية وهذا نص ملزم وواضح وصريح السيد الرئيس أتمنى من حضرتكم اتخاذ قرار عاجل لان هذا حقيقة على أن المواطن ارتكاب جريمة يحاسب ويتخذ بكل إجراءات وإذا وزير ودرجة خاصة لا يحاسب أنا أطلب من حضرتكم على أعفاء طبعاً هذا من ناحية أما من ناحية أخرى وصلت شكاوى أنا أنحفظ على ذكرها بصراحة ومعيبة ولا ترتقي الى مستوى رئاسة مجلس خدمة هذا المجلس العظيم الذي قدمنا صورة مشرفة حقيقة بالدور السابقة من تعين ما يقارب ٦٠ ألف موظف وعملوا بشكل ممتاز بصراحة أما الآن مع الأسف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب أنا أؤيد ما تفضلت به من الجنبه القانونية أن يتم الأداء اليمين الدستوري لرئيس مجلس الخدمة ونائبه وسبق وان تم الأرسال من الحكومة باستبدال رئيس مجلس الخدمة حضرتك باللجنة القانونية قدموا لنا رأيكم القانوني وسيتم عرض الموضوع في الجلسة القادمة الى مجلس النواب واتخاذ القرار الصائب بحق وفق القانون ويجب أشارك المستشار القانوني لا يجوز له المباشرة في مهامه لا بعد ترديد القسم أمام مجلس النواب.

- النائب ريكوت حمة رشيد كريم محمد:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- النائب احمد نصرالله عبدالكريم الفهدواي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- النائبة صفيه جبار قاسم الجيزاني:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- النائبة نور عادل حسين العتاي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- النائبة محاسن خيري عليوي الدليمي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- النائب مقداد إسماعيل عبدالله الغريب:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- النائبة ألق جليل محمد البوشور:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الصحة النفسية.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥. (لجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني والخدمة العامة الاتحادية والشباب والرياضة والثقافة والسياحة).

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي(نقطة نظام):-

التعديل القانون العمل رقم (٣٧) سنة ٢٠١٥ السيد الرئيس إذا تقرأ عبارة عن جريدة مقال لا بي مادة ولا بي أي شيء كل إضافة نص جديد لا تعرف أي مادة تعدلها أو أي مادة بها التعديل كيف يقرأ قراءة أولى.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قراءة أولى والإشكالات الموجود عند السادة النواب وعند أي واحد من الأخوة يجب أن يقرأ ويتقدم الملاحظات والإراء الموجودة عندكم بعد القراءة الأولى حتى نباشر بالقراءة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي(نقطة نظام):-

ذاك المادة الواحدة وكلها إضافة نص جديد إضافة نص جديد لا يعرف التعديل يشمل أي مادة كيف يقرأها.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إخوان دائماً المداخلات تكون بالقراءة الثانية فاللجنة المعنية المختصة عندما تقرأ أي مقترح قانون أو تعديل القانون بالقراءة الأولى يتم تقديم الملاحظات للسادة النواب للجنة المختصة وأيضاً هناك مداخلات ومناقشات في القراءة الثانية الآن فقط قراءة.

- النائب بهاء حسين علي الأعرجي:-

السيد الرئيس حقيقة هذه المسودة هي ما مستوفى الشروط الشكلية لكن حتى نعالج الضرر أو نعالج المسألة ونشرع بها القانون أن تلتزم اللجنة قبل القراءة بأن تقرأ نص الأول فقط دون الإضافات لأن هذا ظهر مشروع قديم أنت المواد يجب أن يتم ترقيعها المادة واحد وأثنين وثلاثة هذا حقيقة ما مستوفى أما يقرأ ولا يضيف النص المضاف يقرأ المادة مع الترقيم.

- النائبة نهله جبار خليفه محسن:-

حضرتك تم التوقيع على هذا القانون وأنت موقع على القراءة الأولى نحن اللجنة سجلنا بعض الملاحظات وطلبتها من السيد رئيس المجلس.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنتم هذا القانون فقط أضافة لا يوجد عندكم حذف أو تعديل تغيير مادة من المواد لجنة العمل هذه المواد موجود فقط أضافات على القانون أي مادة سوف يتم تعديل عليها يجب أن يتم ذكر المادة الأصلية والمادة الإضافة أو التعديل.

- النائبة نهله جبار خليفه محسن:-

نحن بالنسبة كلجنة عمل نحن اعترضنا على هذه النسخة لكن الرئاسة قالت أقرأوا وبعدين وأنتم ماذا تريدون أن تضيفون من تعديلات لان أماننا ثلاثة مشاريع قوانين منظمة العمل الدولية لديها تعديل وزارة العمل لديها تعديل والإخوان مقترحين تعديل أصلاً هذا التعديل إخوان أنا فقط سوف اشرح لكم قليلاً مجلس الخدمة الاتحادي كل تعرفون يعنى بالقطاع العام وزارة العمل هي تأمن على العمل وأصحاب العمل.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدة النائبة الآن نحن عندنا مقترح تعديل المواد نريد أن نعدلها يعني يجب أن تذكر المواد التي نريد نعدلها وبعدها نقرأ المقترح تعديل هنا لا توجد مواد.

- النائبة نهله جبار خليفه محسن:-

هذا الذي أتى من اللجنة القانونية أنا تكلمت مع السيد الرئيس وقلت له اطلب أن اسحب القانون.

- النائب أحمد محمد حسين المبرقع:-

القراءة الأولى هي عرض القانون المسودة الأولى على مجلس النواب حتى يأخذ شرعية الدخول الى مجلس النواب القراءة الثانية هي التي يحصل بها اقتراحات ويحصل بها إضافات الآن المعروض أماننا نص ليس مسودة، هناك إضافة نص جديد هذا ليس صحيح بالقراءة الأولى يُعرض النص المسودة المادة الخامسة فلسفته يا مجلس النواب مشروع هذا النص دخل إلى مجلس النواب وأصبح شرعياً الآن الدخول في النقاشات فيه هذا الآن مأخذ مرحلة ثانية يجب ينعرض القراءة الأولى من جديد النص الأول ثم بعد ذلك يعرض بهذه الطريقة.

- النائبة نهله جبار خليفه محسن:-

نحن مع سحب القانون ونعدل النسخة وهذا طلبنا نحن طلبنا لكن السيد الرئيس هيبث ما قبل صراحة أنا عملت كتاب وما قبل وقلت هذا القانون ما يخرج يعني ما يرتقي على أن قانون تعجيل من مجلس النواب يجب أن يخرج بالصيغة الذي يليق بالمجلس وبعملة.

- النائبة زهره لقمان حنين الساعدي:-

القانون العمل أمس أنا كان عندي مؤتمر مع المستثمرين هذه نحن رابطة المستثمرين تقريبا أصبح لها (١٥) سنة نحن ببيها مادة قانون العمل يجبر يعني أي شركة اليوم ما يستطيع مثلا يسدد أو تصيح عند مشكلة مع العمل يحجز أموال المنقولة والغير منقولة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدة النائبة النقاش الآن في الإطار الشكلي للقانون نقرأ أو لا، لا يوجد مداخلات بأي فقرة تخص قانون العمل الآن الاطار الشكلي مقبول للقراءة الأولى أو غير مقبول.

- النائب صفاء لفته يونس الجابري:-

هذا القانون المسودة والصياغة لا ترتقي للقراءة أولى ويفضل أن يصوت المجلس على سحبها بالوقت الحاضر وإعادتها وعدم قراءتها لأن مضي أكثر من عشرة أعوام على كتابة هذه المسودة وبالتالي إعادة الصياغة بما يتلاءم لأن يوجد مشاكل ونحن نمر بأزمة اقتصادية وانكماش وهذا سوف يساهم بالتعطيل السوق يجب إلغائها وعدم قراءتها في الوقت الحاضر.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

الحقيقة أريد أن أوضح أن نحن بقانون صحة نفسية أيضاً من الناحية الشكلية القانونية بحسب النظام الداخلي بعد قراءة القانون قراءة أولى من المفترض أن القانون يخضع الى الرد والنقاش والابتدائي ومن ثم التصويت على المضيء أو عدم المضيء لكن قرأ القانون وتركوا المنصة دون أن يتم التداول بشأن القانون في قراءة الأولى أن نمضي به من حيث المبدأ أو لا نمضي به هذا إجراء ولو كان شكلياً كلنا متفقون على قانون الصحة النفسية وبلا شك وهو ضرورة من الضرورات الحتمية للمجتمع لكن من ناحية شكلياً أنبه الرئاسة يجب أن تكون هناك مداولة مبدئية بخصوص القانون ومن ثم المضي إلى التصويت بالقبول المبدئي والرفض المبدئي.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الآن هل أنت معا أن نقرأ القانون بهذه الشكلية؟ الآن الإطار الشكلي للقانون غير مكتمل.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

هذا قضية أخرى هذه الرئاسة معنية بعدم أدراج أي قانون لا يكتمل له الأجراء الشكلي لكن أنا أتكلم عن القانون الماضي تم قراءته بعد القراءة بحسب النظام الداخلي يجب أن تكون هناك مداولة أولية بحيث نمضي في هذا القانون من حيث المبدأ أو نرفضه ثم ننقل الى القراءة الثانية للمناقشة.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

أنا أشير للوراء الأولى ممكن الأخوان يبحثون بالأوراق الأخرى السيد الرئيس المادة أولاً يلغى النص يلغى نص المادة (١٧) من القانون ويحل محلها أولاً تشكيل اللجنة العليا للتخطيط وتشغيل القوى العاملة السيد الرئيس هذا بداية النص المادة (١) و (٢) هي التي سوف نمضي بتعديلها أما باقي الملاحظات هذه سوف تأتي تباعاً إضافة النص جديد والملاحظات الأخرى التي إضافة من قبل اللجنة وخارج اللجنة بالمقترح لكن قضية أن

القراءة الأولى من الناحية الشكلية ومن ناحية القانونية المضمون موافقة اللجنة القانية ورئيس اللجنة القانونية اذا كان حاضرا هي مطابقة لنص القراءة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لجنة العمل ما هو رأيكم؟

- النائبة نهله جبار خليفه محسن:-

نطلب سحب القانون ونقدم للمجلس أن شاء الله قانون مستوفي الشروط تأجل لحين توفير نسخة هذا رأي اللجنة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

حسب رأي اللجنة ورأي الأخوة السادة النواب تأجل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ لحين توفر نص المطابق لصالح القراءة الأولى.

- النائبة نهله جبار خليفه محسن:-

إن مجلس الخدمة الاتحادي هو من اختصاصات لجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس الخدمة الاتحادي والرياضة والشباب اليوم فوجدنا إن يبتون بموضوع خاص بمجلس الخدمة الاتحادي باللجنة القانونية نحن نطلب من حضرتكم وأنت المسؤول عن اللجان البرلمانية وعملها وعملك ما شاء الله نطلب أن تكون لجنتنا مع اللجنة القانونية في البت يعني هذه اختصاص عملنا.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا اللحظة بأي قانون يخص أي اختصاص لأي لجنة من اللجان القانونية هي جزء رئيسي في كثير من القوانين وكذلك تشترك مع اللجان الأخرى المختصة.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

السيد الرئيس يوم الأحد الماضي وفي التحديد في المياه الإقليمية العراقية

وبمحاذات الكاسر المائي تعرض الصيادين العراقيين الى اطلاق نار تعرض الصيادين العراقيين الى اطلاق نار من قبل خفر السواحل الكويتي أدى الى إصابة الصيادين بإصابات بليغة وألى تكرار هذه الاعتداءات داخل المياه الإقليمية العراقية والتي حذرنا منها سابقا نطالبكم بتوجيه وزارة الخارجية العراقية باستدعاء السفير الكويتي في بغداد وتقديم مذكرة احتجاج والتعامل مع الكويت بالمثل كما نطالب بإغلاق القنصلية الكويتية في محافظة البصرة التي لم تراعي مبادئ حسن الجوار واحترام السيادة والاتفاقات أيضاً توجيه وزارة الدفاع وبالتحديد قيادة القوى البحرية العراقية للتصدي الى أي خرق من قبل ما يسمى خفر السواحل الكويتي والداخلية والمتجاوز على المياه الإقليمية العراقية أخيراً نطالبكم بتشكيل لجنة نيابية لزيارة الموقع والاطلاع على واقع الصيادين العراقيين والحالة الصحية للجرحة العراقيين.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب سبق وأن تم طرح هذا الموضوع من أحد السادة النواب وتم توجيه وزارة الخارجية بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة مع هذه الحوادث تقديم وكلفنا لجنة العلاقات الخارجية أيضاً بمتابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير لرئاسة المجلس.

***الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.(لجنة الأمن والدفاع).**

- النائب كريم عليوي جاهوش صويلخ الصكر:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب احمد كاين عبدنور محي الخزايعي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب خالد سيدو عزيز خلف الخالدي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب ديار صالح حميد صالح المفتي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب مازن غريب عبدالرحمن كريم:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب هاتف فاهم كسار مكل الظالمي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب مرتضى افوين ابراهيم حسن الاعاجيبي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب احمد كريم حسين كاظم الدلفي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب صكر حسن لازم مطلق العمشاني:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية مع الأسباب الموجبة.

- النائب احمد كاين عبدنور الخزاعي:-

شريحة مهمة من أبناء الشعب وهم شريحة أسرى حرب الخليج هذه الشريحة التي لم تحصل على حقوقها منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن في عام ٢٠٢١ تم توجيهه من مجلس النواب الموقر الى وزير الدفاع بإكمال المعاملات التقاعدية الخاصة بهذه الشريحة والذي يبلغ عددهم (٥٠) ألف مقاتل وبدأت الدوائر ذات العلاقة في وزارة الدفاع بإكمال الإجراءات القانونية ابتداءً من المديرية العامة لشؤون المحاربين كونها الدائرة المختصة بإنجاز هذه المعاملات ورفعها الى دائرة التقاعد العسكري وهيأة التقاعد الوطنية للحصول على حقوقهم التقاعدية وبعد إكمال كافة الإجراءات وحصولهم على امر وزاري صدر من قبل وزير الدفاع الحالي والذي بموجبه صدر الأمر الوزاري المرقم (٢٤١٠) بإحالتهم الى التقاعد وفق القرار (٣٣٣٠) لسنة ١٩٩١ تم إيقاف الحقوق لأسباب غير مبررة لذا أرجو من حضرتكم الإيعاز باستضافة مدراء الدوائر وهم كل من رئيس هيأة التقاعد الوطنية ومدير حقوق الإنسان في وزارة الدفاع ومدير الأمور الطبية في وزارة الدفاع والسيد احمد محمد طالب الدائرة القانوني لرئاسة الوزراء ومدير التقاعد العسكري في وزارة الدفاع اعتقد هذا الحق الشرعي لهذه الشريحة التي قدمت ما قدمت وتعرضت للأسر في عام ١٩٩١.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

على لجنة الأمن والدفاع اتخاذ الإجراءات القانونية والمناسبة لإنصاف هذه الشريحة.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

قبل يومين تم تداول في تواصل اجتماعي مجموعة من السادة النواب يقومون بجمع توقيعات وأرسالها الى رئيس جمهورية لإيقاف موضوع الإعدام السيد الرئيس طبعاً هذا الموضوع بطريقة الضغط على السادة النواب و غيرها لكن النتيجة بحد ذات هي مخالفة قانونية وفي نفس الوقت هو تجاوز على دماء العراقيين الجانب الآخر هو لا يعرف لا يراعي موضوع الحوادث التي تخص سبايكر وغيرها من الجرائم التي ارتكبت ويطالبون بقضية إيقاف حكم الإعدام السيد الرئيس نحن في نفس الوقت قادرين على جمع توقيعات أكثر من (١٨٠) توقيع في مجلس النواب تخص الضحايا بل أكثر من ذلك أتمنى السيد الرئيس أن لا يكون هناك تدخل سياسي بمخالفات تصل الى قضية إيقاف موضوع الإعدام بحق الإرهابيين الذين ارتكبوا جرائم بحق العراقيين جميعاً وهذا ما ثبته من خلال القضاة قانون العفو العام للعام الماضي تم التصويت عليه لم يعط أي مساحة لمرتكبيه جرائم بحق العراقيين اذا لا يجوز على عضو مجلس النواب أن يخالف القانون ولا يراعي مشاعر الآخرين في قضية إيقاف قضية الإعدام هذه النقطة الأولى.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب هذه المواضيع هي من اختصاصات السلطة القضائية التي أعطت أحكاماً باتة وهذه الأحكام الباتة من واجب وزارة العدل تنفيذها ولا يحق لأي جهة سياسية التدخل في هذا العمل بالعكس يجب الأسرع في تنفيذ هذه الأحكام والنقطة الأساسية انه صدر قانون عفو فما من حق أي جهة أن ترسل كتاب بتأخير أو تعجيل هذا الموضوع لان هذا مختصات سلطة القضائية ووزارة العدل وعلى وزارة العدل أن تلتزم بالسياقات والإجراءات القانونية وتنفيذ ما تم إصدار بقرارات باتة من السلطة القضائية وتنفيذ هذه الأوامر ليس من حق صدر مجلس النواب من حق يصدر

قانون عفو صدر قانون عفو الذي شمل والذي لم يشمل يجب أن يذهب وتتخذ بحق الإجراءات القضائية الباتة التي صدرت من السلطة القضائية هذا لا يحتاج أن نجمع تواقيع ولا مجرد انه وزارة العدل تلتزم بتنفيذ هذا القانون.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

من خلال البحث المعلومات لوزارة العمل هناك المتجاوزين على شبكة الحماية تجاوز العدد اكثر من (٢٠٠ الى ٢٢٥) ألف ومن منقول آخر يقول (٣٠٠) ألف السيد الرئيس هناك اكثر من (٢) مليون وربع عراقي مقدم اكثر من (٢) مليون (٢٥٠) ألف مواطن مقدم على الرعاية الاجتماعية أتمنى أن توجيه الى لجنة العمل في مجلس النواب استضافة الوزير وتأكد من هذه المعلومات للعمل على توزيعها الى المحافظات وأيضا السيد الرئيس المداخلات للسادة النواب التي تخص بعض اللجان أتمنى من السادة الأخوة في النيابة إن يكون هناك توجيه عندما تكون استضافة أو مداخلية إشارة الى مداخلية النائب الفلاني بالموضوع الفلاني حتى يكون له بمتابعة وموضوع استضافة وزير العمل جدا مهم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

على لجنة العمل اتخاذ الإجراءات المناسبة والاستيضاح من خلال استضافة السيد معالي وزير العمل لاستيضاح بالنقاط التي عرضها السيد النائب.

- النائب حسين علي جبار خلف العبدالله:-

السيد الرئيس المادة (١٤) من الدستور نصت على المساوات بين العراقيين والمادة (١٦) على تكافه الفرص والمادة (١٧) والمادة (٣٠) من الدستور تكفلت بحق الحياة وحرمة السكن السيد الرئيس الموضوع اليوم الذي نريد أن نتكلم به هو ما يخص محافظة محددة ولا يخص فئة معينة وإنما يخص أغلب المحافظات العراقية عندنا فئة كبير جداً من المجتمع انظلموا بسبب عدم دراسة التبعات المترتبة على القرارات الإدارية من المحافظات ومن مجلس الوزراء هذه الناس هي شريحة واسعة من المجتمع وهي أيضا فئة منتجة ومستهلكة داخل المحافظات ومحرومة من حق الحصول على بطاقة السكن ونقل البطاقة التموينية لمحافظة السيد الرئيس هؤلاء الناس الذي اتحدث عنهم على مستوى محافظة البصرة يتجاوز عددها اكثر من (٦٠٠) ألف حسب آخر تعداد سكاني عندنا (١١٠) ألف دار سكني تجاوز هؤلاء الناس أتت من محافظات من النجف من العمارة من الناصرية من غير محافظة عندها أسبابها يوجد بها ناس صالحين ويوجد ناس غير صالحين هذا موجود بكل مجتمع وبكل مكان بالتالي هؤلاء الناس يحتاج الى احد ينصفها هؤلاء الناس الآن أنا تأتينا مناشدات من البصرة ومن كربلاء ومن باقي المحافظات كلها بأن ما يستطيعون تسجيل أولادهم بالمدارس لأن لا يوجد عندهم بطاقة سكن آخر تعداد سكاني هؤلاء الناس كلها انجرت بالمحافظات بالتالي المحافظة سوف يستلم بهم موازنة وتستلم بهم حصة نفط وتترتب عليها الكثير من الأمور من حق أن يحصل على بطاقة السكن أنا أحاول أخرج له بطاقة السكن يقول لي لا أستطيع لان عندي تعليمات من المحافظة بالتالي السيد الرئيس هؤلاء الناس لا بد أن يتم إنصافها حقيقة هذه قرارات سابقة لتعداد السكاني الآن انتهت وكل محافظة انجرت عدد المساكن التي بها والناس ساكنوا بهذه المساكن وأعدادها متجاوزين أطفالها ما هو ذنبهم أصبح عليهم (١٥,٢٠) سنة انتقلت لهذه المحافظات وكلهم اغلبهم هم موظفين بدوائر الدولة يقدمون خدمة للمحافظات نفسها.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب الذي تتفضل بأن هؤلاء هم أصبحوا من سكان هذه المحافظة ودخلوا ضمن التعداد الرسمي وحسبوا على هذه المحافظة بالتالي يجب إن تنطبق بعض الإجراءات القانونية بأنهم هؤلاء من السكان الأصليين ليس من سكنة المحافظة السابقين يجب أن تحسب من المحافظات، على لجنة الأقاليم لان هذه المسألة تخص المحافظات نعم لجنة الأقاليم يجب متابعة هذا الموضوع ومن خلال اذا اضطرت الى أن نعمل اجتماع مع جميع المحافظين و يتم استضافة في مجلس النواب وبحث هذه النقطة المهمة لحل الإشكالات التي تتعرض لها المواطنين.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

حقيقة موضوعين الموضوع الأولي خص المتبرعين بالأراضي الزراعية كثير من المواطنين استناداً إلى قرار مجلس الوزراء (٢٣) ألف و١٩٥ قاموا بالتبرع لإنشاء مدرسة أو مجمع ما أو مركز صحي هؤلاء المتبرعين تحقيق السيد الرئيس إلى الآن وضحهم ما حسم وضعهم من قبل وزارة المالية مع العلم أن هذا الموضوع مضم ضمن الموازنة الثلاثية بالمادة (٣٥) أولاً وحاليا السيد الرئيس هؤلاء المواطنين اكثر من مخاطبات من المحافظات على سبيل مثال نحن في بابل لدينا ناس متبرعين لإنشاء مدارس وناس تبرعوا لإنشاء مجمعات ماء وناس تبرعوا لإنشاء مراكز صحية وإلى الآن يعانون اليوم خمس سنوات وثلاث سنوات وسنتين وإلى الآن وزارة المالية ما عينتهم مع العلم هذا مضمم ضمن وزارة المالية بالمادة (٣٥) أولاً ومستند إلى قرار مجلس المزارات (٢٣) ألف

١١٩ لسنة ٢٣ الذي أتمنى من حضرتكم يكون هناك توجيه بهذا الموضوع وزارة المالية دائماً ما تستجيب مع العلم يعني قوانين موجودة قرارات موجودة والمواطنين لا زالوا يعانون من هذه القضية الموضوع الآخر السيد الرئيس يخص التسعيرة جديد لوزارة الكهرباء مثل ما تعرف حضرتك أنا عضو في لجنة الكهرباء والطاقة وقدر تعلق الأمر بنا كلجنة فاتحنا حقيقة وزارة الكهرباء على هذه التسعيرة المجحفة بحق المواطن اليوم ما كان ما أوفر للمواطن أوفر كهرباء اجهز كهرباء بدون استقطاعات تفرض حقيقة أجور إضافية وعباء إضافية على كاهل المواطن على سبيل المثال السيد الرئيس موضوع يخص الورقة طبعا الورقة الكهرباء ثلاثة ألف دينار تأخذها من المواطن نقل عمود كهرباء من (١٥٠) ألف الإن أصبح مليون يأخذون من المواطن محولة مرات المحولات يعني بسبب النمو السكاني والتوسع السكاني مرات توازي السكن فلا بدون ينقلها لا مكان آخر من (٤٠٠) ألف الى (٢) مليون مليونين و (٥٠٠) ألف دينار حقيقة نحن صراحة كتاب وجهنة لكن نعرف أن سوف ترجع وزارة الكهرباء ونريد تدخل الرئاسة بهذا الموضوع أنصافاً للمواطنين.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

خصوص الفقرة الأولى على متابعة مع لجة المالية لبحث هذه الفقرة أثناء مناقشة فقرات الموازنة عندما ترسلها الحكومة لأن هذا الموضوع جدا مهم وبدأت كثير من الناس اليوم تتراجع عن التبرع بأراضيها لبناء المدارس أو المستشفيات أو أي بنايات خدمية أخرى بسبب عدم الإيفاء بهذا الشرط لذلك يجب المتابعة مع اللجنة المالية لهذه الفقرة.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

بخصوص القرارات الأخير الصادرة عن مجلس الوزراء المتعلقة باستلامه حنط الفلاحين عندنا ملاحظة بخصوص الفقرة المتعلقة بحصة الإقليم كردستان السيد الرئيس الكمية (٤٠٠) ألف طن مخصصة لإقليم الكمية تعد قليلة جدا مقارنة بحجم الإنتاج الحقيقي الموجود في إقليم السيد الرئيس هذه (٤٠٠) ألف خصصوا يعني ليس حسب كلامنا نقول يعني قليل وحسب كلام الفلاحين ووزارة زراعة هذه حسب بيانات وصور أقمار صناعية وكل المعلومات المتوفرة عند وزارة زراعة أن منتوج الفلاحين إقليم كردستان أكثر بكثير سنة الماضية كانت (٤٠٠) ألف طن هذه السنة قللتها إلى (٢٩٢) داخل الخطة و (١٨٠) خارج الخطة بينما كل البيانات موجود ونعرف حسب البيانات تقريبا حسب البيانات في إقليم و صورة قمار صناعية و مساحات مزرعة أكبر بكثير من هذا الرقم و ربما يصل إلى (٨٠٠) ألف طن أو أكثر دورة سابقة السيد الرئيس رتبنا كتاب للوزارة الزراعة ورتبنا لقاء لوزارة الزراعة الإقليم ووزارة الزراعة الاتحادية وشاركنا في كل الاجتماعات ولكن لم نوصل لنتيجة الحقيقية إذا لم نعتمد على البيانات ولم نعتمد عن الصورة الأقمار الصناعية أو إذا يوجد حصة ثابت ولا يوجد مجال وسقف المحدد مسبقا مهما كان حجم الإنتاج فهذا لا يشجع الفلاح على التسويق الزراعي ولا يخدم الدعم المنتج الوطني بشكل مطلوب لذلك نأمن من حضرتك مفاتحة مجلس الوزراء الاقتصاد والسيد الرئيس المجلس الوزراء بأقصى سرعة لإعادة النظر في هذا الموضوع.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب ان شاء الله سوف يتم متابعة هذا الموضوع.

-النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

حقيقة يعني للأسف إنها لجنة المرأة اندمجت مع لجنة حقوق الإنسان وانتهى دور المرأة يعني اليوم كل ذكوري والمرأة ما لها دور لحد الآن السيد الرئيس أشكر السيد الرئيس لجنة الأعمار الآن أعطانا دور.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدة ابتسام نحن مع دعم المرأة ويجب المرأة تأخذ دورها وشكل اللجنة وتأتي لنا سبع أسماء لسبع نائبات من اجل تشكيل لجنة المرأة وتفعيل دورها وتأخذ أن تؤدي مهمة على عاتقها.

-النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

بالنسبة أنا جلبت لك أنا سبعة تواقع من نائبات لكن اغلبية النائبات عندهم يعني لجان أخرى يعني ممكن أن تكون.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أهمية اللجنة يجب أن تكون لجنة أصيلة وليس لجنة ثانوية ما نقبل باللجان الثانوية فهو هذا اللجان.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

بالنسبة لمداخلتي أيضاً هي من النظام الداخلي مجلس الخدمة الاتحادي مؤسسة رسمية وقد تم التصويت عليها بالعام السابق في ٢٠٢٥/٨/٥ ولم يؤدي اليمين الدستورية وتم التصويت أغلبية النواب هذه المؤسسة الرسمية قد عملة بشكل جيد من قبل شخصيات أكاديمية تعليمية تربوية لا يجوز الطعن بهذه الشخصيات هذه واحدة اليوم نتأخر أداء اليمين ليس ذنب المجلس وإنما ذنب النواب لأن نحن ذهبنا لانتخابات وقدموا أكثر من طلب موجود أمام رئيس الهيئة ونائب على أداء اليمين يعني أرجو النظر بهذا الموضوع والإتيان بهم لإداء اليمين حتى يمارسون عملهم الدستوري وعملهم القانوني بشكل صحيح وأيضاً إحالة هذا الموضوع للجنة المختصة لأن هي لجنة العمل والتخطيط ومجلس الخدمة هي اللجنة المختصة بهذا الموضوع أضرم صاتي لزميلي النائب حول الجباية وفعلاً هناك مناشدة لمجلس النواب ونائبيه ورئيس حول الجباية وحول الأوراق يعني اليوم الكهرباء ما عندها طبع أوراق بحيث زادت هذه الأوراق على الجباية من المواطنين الأغنياء والفقراء يعني سببت أن زادت لـ (٣٠٠٠) بـ (١٠) بينما كانت (٢٠٠٠) بـ (٥).

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سوف يتم المتابعة من قبل اللجنة المختصة.

- النائب ديار صالح حميد المفتي:-

مناشدة عاجلة الى مجلس النواب العراقي منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٢٤ لم تقوم حكومة إقليم كردستان بتسليم أرادات المتحصلة من وكلاء المواد الغذائية الى حكومة الاتحادية وبقي هذا الملف معلقاً لأكثر من ٢١ عاماً ضمن سلسلة خلافات المالية المستمرة بين الطرفين دون إيجاد حل جذري أو تسوية عادلة واليوم بعد الاتفاقات الأخيرة المتعلقة بصرف رواتب من حكومة الاتحادية يتم تحميل المواطنين والوكلاء المواد الغذائية تبعات هذا الإهمال المتراكم من خلال استقطاع (١٥٠٠) دينار عن كل فرد من كل عائلة بواقع (١٤٠٠) دينار من مواطن ومئة دينار من الوكيل بذريعة تزايد مستحقات قديمة لا علاقة لهم بها إن هذا القرار مرفوض رفضاً قاطعاً لأسباب التالية يحمل المواطنين مواطن البسيط أعباء قرارات لم يكن طرفاً فيها يشكل ظلماً مباشراً لوكلاء المواد الغذائية الذين يعانون أصلاً من ضعف الدخل يتجاهل الأوضاع اقتصادية والمعيشية الصعبة في إقليم كردستان فإذا كان لدى الوكيل (١٠٠٠) مستفيد فإنما يتبقى له لا يتجاوز (١٠٠٠٠) دينار وهو مبلغ لا يكفي لتغطية إيجار المحل أو فواتير الخدمات الأساسية مما يهدد الاستمرارية عمله ومعيشته إن هذا الإجراء يمثل استنزافاً أن هذا الإجراء يمثل استنزافاً غير مبرر لقوت المواطنين وانتهاك واضحاً لمبدأ العدالة الاجتماعية ويضع أخطاء إدارية وسياسية على كاهل الفئات الأضعف في المجتمع وعليه نطالب الإيقاف الفوري لهذا الاستقطاع عدم تحميل المواطنين ووكلاء المواد الغذائية التزامات مالية ناتجة عن خلافات حكومية إيجاد حل وعادل وشامل بين حكومة الاتحادية وإقليم كردستان بعيداً عن جيوب المواطنين فتح تحقيق شفاف في هذا الملف ومحاسبة الجهات المسؤولة عن تأخير طوال السنوات الماضية اطلب توضيح من وزارة التجارة العراقية بأسرع وقت.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

على اللجنة المختصة متابعة هذه الفقرات الذي تفضل به السيد النائب.

- النائبة رحيمه حسن احمد الجبوري:-

استناداً إلى ما طرح في جلسات مجلس النواب للدورة السابقة نود بيان ما يلي بشأن مشروع تعديل قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ تم إرسال مشروع التعديل من قبل الأمان العامة لمجلس الوزراء بعد استكمال الإجراءات الأصولية والمصادقات اللازمة خلال جلسته المنعقد في ٢٣/٤/٢٠٢٤ لغرض تشريعه داخل مجلس النواب يهدف القانون إلى إنصاف شريحة واسعة من المواطنين الذين تعرضوا للضرر نتيجة الإرهاب والعمليات الإرهابية والحربية بما في ذلك ضحايا الإرهاب والاختطاف من مختلف فئات المجتمع ومنهم انتسبوا القوات الأمنية يتضمن التعديل أنصاف فئات لم تشمل سابقاً بقانون مؤسسة الشهداء رغم تضحياتها بسبب تعارضات قانونية مع قانون المساءلة والعدالة مما أدى إلى حرمان آلاف من ذوي شهداء من الحقوق والامتيازات هناك العديد من الحالات لم تتصف لحد الآن ومنها شهداء سقطوا خلال المقاومة وشهداء سقطوا أثناء داء الواجب إضافة إلى المواطنين تم إعدامهم من قبال عصابات داعش أو اختطفوا ولم يعترف بحقوقهم لحد الآن كما يهدف التعديل إلى مراجعة الفقرات القانونية التي تُعيق شمول هذه الفئات ومعالجة التعارض مع قانون المساءلة والعدالة لضمان تحقيق العدالة وعدم ضياع الحقوق

نؤكد أن الهدف الأساسي هو توسيع شمول قانون مؤسسة الشهداء ليغطي أكبر عدد ممكن من المستحقين دون الإخلال بالضوابط القانونية أن أنصاف الشهداء وعوائلهم يمثل واجبا وطنيا وأخلاقيا ويتطلب معالج حاسمة ولكل المعوقات القانونية والإدارية ومما تقدم اعلى نطالب رئاسة مجلس بإعادة القراءة لتعديل قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) ٢٠١٦.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا العمل يكون مع لجنة الشهداء وحتى نرى هذه الأجراء.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

مسألتين على وجه السرعة المسألة الأولى القانون أعلى من أي تعليمات ومن أي نظام ومن أي قرار لمجلس الوزراء قانون رقم (٦) لعام ٢٠٠٠ ضمانة لخريجي ذوي المهنة الطبية والصحية التعيين اجمعنا اكثر من (٤٠) توقيع وتقدمت الى رئاسة المجلس لإصدار قرار نيابي بإلغاء موضوع برنامج التدريب الوطني للمهن الطبية والصحية نلتمس من رئاسة المجلس الأخذ بهذا القرار في الجلسات القادمة الموضوع الثاني يوم امس قامت حكومة تصريف الأعمال بشطب أربعة ونصف مليار دينار عراقي عن بدل ارض لاتحاد المقاولين أقول هذه ليس أعمال يومية ليس صلاحية حكومة وفي نفس الأسبوع تم زيادة رسوم الكهرباء من (٢٠٠٠) الى (٣٠٠٠) شهريا على المواطنين وعلى التجاري الى (١٠,٠٠٠) شهريا نحن لماذا لا نحاسب المتجاوزين الذي لا يدفعون وبمئات المليارات لماذا أتي للمنضبطين الذي عندهم فعلا عدادات صحيحة أزود عليهم أيضاً نلتمس من رئاسة المجلس توجيه اللجنة المعنية للأخذ هذا الموضوع بنظر الاعتبار وارجع الأمور الى نصابها وحسب قول وزير الكهرباء الأسبق في لقاء خاص هناك اكثر من مليون متجاوز على الشبكة الوطنية هؤلاء يجب أن نحاسبهم ونرجعهم الى النظام والقانون ونأتي على المنضبطين ونزيد عليهم الإيجور.

- النائبة رجا فاضل عزيز الحمدي:-

تقديرك لدور المرأة والحديث عن المرأة في كل مفصل مفروض كل لجنة تكون عندنا مرأة بها حتى ممكن أنصاف كل النساء أخواني أعضاء مجلس النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لا يخفى على الكل ما تمر بي البصرة من أمراض وأوبئة وكل الأمور ممكن تحدث عليها من قطاعات خدمية وغيرها خاصة شمال البصرة الكل ينتبه الى أن من قضاء الامدينة إلى شمال البصرة الى المركز ولا مستشفى جديد واحد كلها مستشفيات متهاكة لدرجة أن الذي يتمرض بقضاء المدينة المسافة بعد ساعتين تنقل الى المركز مستشفى واحد من ٢٠١٣ ولحد الآن ما أنجزت ولحد هذه اللحظة ١٣ سنة ما أنجزت هذه المستشفى كذلك بعض الأمور والقطاعات الأخرى منها ملوحة المياه والكل يعرف محطات المياه اليوم نسبة إنجازها واحد بالمائة موضوع المدارس والقطاع التربوي لا يخفى على الكل (١٤٠) مدرسة متهاكة فارغة جداً من أي طالب بأمر الدفاع المدني وكذلك المدارس الكرفانية نطالب رئاسة المجلس من خلال موازنة ال ٢٠٢٦ أنصاف محافظة البصرة بهذه القطاعات تحديدا وبها من ضرر على حياة المواطن كذلك هناك تعامد واضح من بعض قائم مقام الأقضية عندما نأتي مشروع يقف حائل أمام المشروع قبل أيام وفي قضاء الهارثة كان هناك تعصف بحق الفقير لدرجة أن سحل من الرقبة رجل كبير مسن عمره ثمانين سنة يجز احد القوات الأمنية مولد ٢٠٠٠ والأسباب حصلنا موافقة محافظ البصرة على خمسة وسبعين كشك متحرك لأنصاف هذه الناس الذي هدموا محلاتهم تابع للبلدية المحلات وهدمت على رؤوسهم بحجة أن هناك مستثمر آخر عند محلات لازم هذه المنطقة تخلوا من المحلات بعد الموافقة واستحصال الموافقات الرسمية قائم مقام قضاء الهارثة تحدينا يقول نص العبارة أكرسها على رؤوسهم اذا بنيته رغم أشكال هندسية مرتبة وبنظام مرتب وكذلك شركة سوف تعمل عليها لأنصاف هؤلاء الناس التي انهدمت محلاتهم على رؤوسهم.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

عندي قضية مهمة أتمنى على حضرتك تتمنى معي وهي يوجد أجراء إداري حقيقة لا لاق ولا مناسب لإخواننا وأهلنا من الرجال ومن النساء هذا أصبح عليه سنوات من قبل ٢٠٠٣ الى حد هذا اليوم وهو ما يسمى بختم الساعد شو هذا ختم الساعد تذهب أنت شخص سوى عندك مواجهة في وزارة العدل عندك مشكلة بالطب العدل في وزارة الصحة عندك مثلاً قضية أو دعوة أو شكوة بالمحاكم والطلب الموضوع عرضك على لجان طبية أو ممكن أنت في مواجهة حتى ما تكرر هذه المواجهة ما تعد مرة أخرى يعني تفاصيل أخرى لغرض التوثيق يختمون على يدك السيد الرئيس هذا حتى أحيلك الى لجان طبيه مثلاً ارتأى مثلاً السيد القاضي أو في وزارة العدى وزارة الصحة انه أجراء فحص طبيه مثلاً يوجد أجراء أداري بعد هذا القرار حتى يحيلوك الى لجنة طبيه يأتون يختمون على يدك رجل أو أمراه أو طفل ختم على يدك حتى تذهب أنت الشخص المعني نفسك للجان

الطبية حتى لا يوجد شخص آخر مكانك لغرض التوثيق يعني وهذه فد عملية صراحة معيبة جدا يعني مرأة رجل جو حار أنا أختم على يدك ختم الساعد حتى من يصل للجان الطبية هو هذا الشخص نفس الذي كان مثلا بالوزارة أو لدى الجهات الإدارية في المحاكم وهذا أمر كارثي بالله الكريم مئة ألف طريقة وطريقة يوجد تحت تضمن أن هذا الشخص نفسه الذي تريد تفحص يصل إلى اللجان الطبية صورة سوار بصمة هوية أتمنى بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى وكذلك الجهات التنفيذية الأخرى بأن يتم إلغاء هذا الإجراء يعني أقول إجراء معيب جداً حقيقي ومستفز لكل أهلنا العراقيين سواء رسائل نساء رجال يعني أطفال هذا أتمنى على حضرتك تتمنى هذا الموضوع أن مفاتيح السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى وهو مهتم بهذا الأمر وكذلك بقية اللجان شو اللي تحتاجه؟ ما عد يان حاضر بإلغاء ختم الساعة لغرض التوثيق عد الإحالة لجان طبية شغلة يعني ما تتصورها يعني ما أريد أن أتكلّم تم قدم المقترح.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قدم المقترح وحتى يتبنى كمقترح من جناحك لمجلس نواب.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

نحن يومين نتجول في بغداد والمحافظات نرى الناس الفقراء يتكلمون عن ملف الرعاية الاجتماعية والوجبة السابعة أنا شخصياً مهتم بهذا من عدد من السنين وتعاونت مع الوزير الحالي والسابقين بصدد هذا الموضوع الصراحة يوجد بعض النواب في الدورات السابقة حصلوا على استثناءات (١٠٠٠,٩٠٠,٨٠٠) وتأتي قائمة موافقة ويحصل بها أجراء ويتم منح الكرت الراتب ويستلمون رواتبهم أنا أدعو أولاً مجلس النواب بالاتخاذ قرار بتشكيل لجنة لغرض متابعة هذا الموضوع مع وزارة العمل من المستحق يستلم وما يستحق ما يستلم يعني لتفتيش على هذا الموضوع تشكيل لجنة وحتى تكون إجراءات واقعية للموضوع.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هي لجنة المختصة بنفسية لجنة العمل.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

لجنة العمل ممكن أن لجنة عمل تكلف في هذا الموضوع الآن يوجد عدد كبير بصراحة من عدم مستحق رواتب رعاية الاجتماعية وشبكة الحماية يستلمون هذه الرواتب هذا مؤلم جدا تذهب تلقى واحد لا أكل لا شروب لا سكن لا لا حياة لا علاج وتلقى ما عند راتب رعاية وتلقى واحد أموراً مستقرة عند راتب رعاية وهذا ليس عدالة هذا مواقع الحديث هذه أولاً أيضاً موضوع آخر موضوع الغرامات المرورية السيد رئيس يعني مثلاً سيارة تذهب من بغداد الى الكوت وترجع عودة يعني أنا الشارع غير مؤثث وأنا غير موفر بنى تحتية حقيقية لسير المركبات وأنا غير موفر أي شيء أنا وضع كاميرا تلزم المواطن يعني تسحب دمة يعني مجرد أن واحد يتحدث لك أنا عندي (١٨) مليون غرامة أنا عندي مبلغ غرامة هذا غير منطقي أنا أيضاً ندعو مجلس نواب للتدخل بهذا الموضوع من اجل تصفير هذه الغرامات لان مواقع أن واحد سيارته سعره (٣) ملايين (٤) ملايين علي (١٨,١٩) مليون غرامات يعني هذا أين يذهب يحتاج توعية اكثر يحتاج عمل حقيقي على تطوير بنى التحتية وأثث لي شارع ووفر لي حياة كريمة وقطع الذي تريد من عندي اقطع الماء والكهرباء .

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب المخالفة ليس لها علاقة بتوفير بنى التحتية والمخالفة المرورية هي مخالفة مرورية نحن نقول على أن بعض الإجراءات التي يحدث بها إجراءات تعسفية يعني لا توازي حجم المخالفة وأيضاً ما يتم تبليغ المخالف ويتم تضعيف المخالفة بشكل بدون علم المخالفة هذا أن إجراءات لجة الأمن والدفاع تأخذ دورها تستضيف الجهة المعنية المرور وتضع معايير جديد لتطبيق هذا القانون حتى نتحرك بشكل منتظم ويكون نافع لمنع لأن نحن لا نريد القانون أيضاً يخفف بشكل يعني يساهم أو يعزز من كثرة المخالفات باعتبار أن المخالفات إجراءاتها لا توازي وحجب المخالفة على لجنة الأمن والدفاع تأخذ إجراءاتها.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

ليس من المنطق اليوم أنا ضابط شرطة اليوم هنا كاميرا أخذت لي وبعد (١٠٠) متر نفس الكاميرا أخذت لي عن نفس المخالفة وبعد (٥٠٠) متر أخذت لي مخالفة كل دول العالم كل دول العالم هذا غير موجود كل دول العالم السيارة المواطن مظلة والسيارة الحكومية ما تظلل نحن عندنا العكس السيارة الحكومية والذي عندنا سلطة يظللها والمواطن العادي يظل بدون تظليل فهذه مواضيع قضايا جدلية في بناء الدولة.

- النائب زيدون عبدالحسين فليح النبهاني:-

تابع حضرتك والأخوة والأخوات من شهر تقريبا نحن نعمل على موضوع مستحقات الفلاحين وجمعنا توقيعات أرسلنا توصية من السيد الرئيس بعدها أتينا هنا صوتنا على قرار نيابي وأخرها ما حدث يوم الأحد من أحداث استهدفت الفلاح العراقي وجنابك مطلع وشكلت لجنة تحقيقية إلى هذه اللحظة طبعاً نحن اليوم ليلة تنتهي لـ (٤٨) ساعة للجنة التحقيقية ما اطلب من جنابك في الفقر الأولى أن هذه نتائج اللجنة التحقيقية تعلن مباشرة نريد أن نرى النتائج هذه اللجنة من الذي كان الأمر بموضوع التفريق التظاهرة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

اللجنة الأمن والدفاع استدعت الجهات المعنية ويوم أمس وان شاء الله تكمل تقريرها ويرفع للرئاسة والرئاسة ستنتشر هذا التقرير.

- النائب زيدون عبدالحسين فليح النبهاني:-

إلى الآن لا التوصية الأولى ولا القرار النيابي ولا الوقفة الذي حدثت يوم الاثنين الماضي أصبح واضح عندنا ما هو رد الحكومة عليها يوصلنا كلام هذه الفقرة سوف تطبق هذه الفقرة صعب تطبق.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

يوم أمس قرار مجلس وزراء وتم تضمين الفقرات الأربعة الذي أرسلها مجلس النواب وصدر القرار وبدا ساري المفعول يعني كثير من النقاط الذي طلبوها الفلاحين والمزارعين تم تضمينها في قرار مجلس الوزراء.

- النائب زيدون عبدالحسين فليح النبهاني:-

نقطة السعر إلى الآن لم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السعر بقي ثابت بقناعة الجمعيات الفلاحية كان حاضر ممثل عن الجمعيات الفلاحية اجتماع مجلس الوزراء يوم أمس وتم الاتفاق على التسعيرة وحتى حل مشكلة الغلة أيضاً وكنّاك أيضاً بعض القرارات صدرت من مجلس الوزراء يوم أمس. ترفع الجلسة إلى السبوع القادم.

رُفعت الجلسة الساعة (٥:٠٠) عصراً.

*